تعد إفريقيا أغنى تجمع للموارد الطبيعية مثل النفط والنحاس والماس والبوكسيت والليثيوم والذهب وغابات الأخشاب الصلبة والفواكه الاستوائية . وتشير التقديرات إلى أن ٣٠٪ من الموارد المعدنية المستخرجة من الأرض موجودة في القارة الإفريقية، و١٢ ٪ من النفط المنتج في العالم يأتي من إفريقيا . كما تمتلك إفريقيا أكبر احتياطيات للمعادن الثمينة في العالم . وثلثي مجموع الأراضي الزراعية غير المستغلة في العالم توجد فى إفريقيا، وهذه الاحتياطيات من الثروات الطبيعية، تسهم بشكل كبير في دعم اقتصادات البلدان الإفريقية، وتعزيز فرص النمو ودعم مؤشرات التنمية في القارة الصاعدة .

إفريقيا من أقدم القارات، وتتكوّن من ٥٤ دولة، ويتمّ تقسيمها إلى الشمال والشرق والوسط والغرب والجنوب، ولكنها تقسم أيضاً إلى الشمال وجنوب الصحراء الكبرى، حيث تقع معظم بلدان القارة ٤٧ دولة تقريباً ، بينما يضم الشمال ٧ دول تفصل بينها الصحراء الكبرى.

تعد قارة أفريقيا ي ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان، وتأتي في المرتبة الثانية بعد آسيا. حيث تبلغ مساحتها ٣٠.٢ مليون كيلومتر مربع (١١.٧ مليون ميل مربع)، وتتضمن هذه المساحة الجزر المجاورة، وهي تغطي ٦% من إجمالي مساحة سطح الأرض، وتشغل ٢٠.٤% من إجمالي مساحة اليابسة .

وقد رصد تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، التطور فى عدد سكان العالم خلال السنوات القادمة، حيث توقع التقرير وصول عدد سكان العالم والبالغ حالياً نحو ٧.٦ مليار نسمة، إلى ٨.٥٦٣ مليار نسمة فى عام ٢٠٣٠، مرتفعاً إلى ٩.٨٤٦ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ .

ومن المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى ٢.٥٧٤ مليار نسمة، وبحسب توقعات التقرير الدولى بحلول عام ٢٠٥٠

تمتلك الدول الإفريقية جزءا هامًا من إجمالي احتياطيات الثروات الطبيعية في العالم، الأمر الذي يشكّل أملًا بالنسبة لمستقبل القارة السمراء . وبعد عشرات السنوات من الحروب وتحرر دولها ومع ارتفاع اثمان المواد الأولية وخاصة البترول، مما ساهم فى تقدم اقتصادى هائل وحققت القارة نموا اقتصاديا وصل إلى ٦%..لذلك تراهن مصر على تلك القارة من خلال انتمائها الافريقى والعربى وتبذل الدبلوماسية المصرية جهدا كبيرا لتعزيز علاقات التعاون مع جميع دول القارة على المستويات السياسى والاقتصادى والتجاري.

علاوة على حصولها على لقب "سلة غذاء العالم" تعرف القارة الأفريقية تاريخيا باسم "خزان العالم" من الثروات التعدينية في باطن الأرض،و تعد الثروات الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة هي الأكبر على مستوى قارات العالم، وهي السبب الرئيسي في الاستعمار المستمر و والوضع المتردى، فاقتصاديا تمتلك أفريقيا ثروات هائلة تجسدها الثروة الزراعية فثلثا سكان القارة يعملون بالزراعة تقريبا، وتساهم بحوالي٢٠ إلى ٦٠ بالمائة من إجمالي الناتج القومي لكل دولة إفريقية، كما أن التنوع البيئي و المناخي يجعل القارة من أكبر المناطق المؤهلة للإنتاج الزراعى، ففي المناطق الاستوائية يتم زراعة القهوة و الأناناس و الكاكاو و النخيل، و في مناطق السافانا يتم إنتاج البطيخ و الفول السوداني و الفلفل، وفي مناطق الصحراء تزرع التمور و البلح و القطن و في حوض البحر المتوسط يتم زراعة الطماطم و الموالح والزيتون بالإضافة إلى الخضروات، كما أن إفريقيا تتميز بثروة غابية هائلة إذ تساهم صناعة الاخشاب بـ٦ بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي للقارة الإفريقية و تتوفر جودة عالية من الأخشاب تتركز في كل من إفريقيا الوسطى و الجابون و الكونغو و الكاميرون، ويتم تصدير هذه الأخشاب إلى عدة دول كالاتحاد الأوربي و إسرائيل و اليابان. أما في المجال البحري فالدول الإفريقية تتوفر على مخزون هائل من الثروة السمكية حيث تقوم بإنتاج ٤.٥ مليون طن من الأسماك في منطقة غرب إفريقيا.

ومن جانب أخر يوجد فى إفريقيا كميات كبيرة من المعادن كالذهب المتواجد في جنوب إفريقيا، و زيمبابوي و شرق السودان، و النحاس في زامبيا و السودان و الكونغو ، و البترول في دول ليبيا والجزائر و مصر و السودان و نيجيريا وغينيا الاستوائية، و تمتلك إفريقيا وحدها ما يناهز ١٢٤ مليار برميل من احتياطي النفط أي بنسبة ١٢ بالمائة من نسبة الاحتياط العالمي، وتتوفر أيضا على مخزون هام من اليورانيوم الموجه للصناعة النووية بجنوب إفريقيا و النيجر و ناميبيا، و تملك إفريقيا وحدها نسبة ١٨ بالمائة من إجمالي الإنتاج العالمي لهذه المادة و مخزون احتياطي يبلغ ثلث إجمالي احتياطات العالم، كما أن إفريقيا تعتبر من أكبر المنتجين

للألماس العالمي بما يناهز ٤٠ بالمائة من إجمالي ألماس العالم و يتركز في كل من دول أنجولا و بتسوانا والكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا و ناميبيا،

الترتيب	اسم الدولة	عدد السكان	المساحة "كم٢"
١	الجزائر	٣٢,٨٥٤,٠٠٠	٢,٣٨١,٧٤١
٢	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٥٩,٣١٩,٦٦٠	٢,٣٤٤,٨٥٨
٣	السودان	٣٦,٩٩٢,٤٩٠	١,٨٦١,٤٨٤
٤	ليبيا	٥,٦٧٣,٠٠٠	١,٧٥٩,٥٤٠
٥	تشاد	٩,٧٤٩,٠٠٠	١,٢٨٤,٠٠٠
٦	النيجر	١٣,٩٥٧,٠٠٠	١,٢٦٧,٠٠٠
٧	أنغولا	١٥,٩٤١,٠٠٠	١,٢٤٦,٧٠٠
٨	مالي	١٣,٥١٨,٠٠٠	١,٢٤٠,١٩٢
٩	جنوب أفريقيا	٤٧,٤٣٢,٠٠٠	١,٢٢١,٠٣٧
١٠	إثيوبيا	٧٥,٠٦٧,٠٠٠	١,١٠٤,٣٠٠
١١	موريتانيا	٣,٠٦٩,٠٠٠	١,٠٣٠,٧٠٠
١٢	مصر	٩٥.٦٩٠.٠٠٠	١,٠٠١,٤٤٩

الترتيب	اسم الدولة	عدد السكان	المساحة "كم٢"
١٣	تنزانيا	٣٨,٣٢٩,٠٠٠	٩٤٥,٢٠٣
١٤	نيجيريا	١٥٤,٧٢٩,٠٠٠	٩٢٣,٧٦٨
١٥	ناميبيا	٢,٠٣١,٠٠٠	٨٢٥,٤١٨
١٦	موزمبيق	١٩,٧٩٢,٠٠٠	٨٠١,٥٩٠
١٧	زامبيا	١١,٦٦٨,٠٠٠	٧٥٢,٦١٤
١٨	جنوب السودان		٦٤٤,٣٢٩
١٩	الصومال	٨,٢٢٨,٠٠٠	٦٣٧,٦٥٧
٢٠	جمهورية أفريقيا الوسطى	٤,٠٣٨,٠٠٠	٦٢٢,٩٨٤
٢١	مدغشقر	١٨,٦٠٦,٠٠٠	٥٨٧,٠٤١
٢٢	بوتسوانا	١,٧٦٥,٠٠٠	٥٨١,٧٢٦
٢٣	كينيا	٣٤,٢٥٦,٠٠٠	٥٨٠,٣٦٧
٢٤	الكاميرون	١٦,٣٢٢,٠٠٠	٤٧٥,٤٤٢
٢٥	المغرب	٣٣,٨٤٨,٢٤٢	٤٤٦,٥٥٠
٢٦	زيمبابوي	١٣,٠١٠,٠٠٠	٣٩٠,٧٥٧

الترتيب	اسم الدولة	عدد السكان	المساحة "كم٢"
٢٧	جمهورية الكونغو	٣,٩٩٩,٠٠٠	٣٤٢,٠٠٠
٢٨	ساحل العاج	١٨,١٥٤,٠٠٠	٣٢٢,٤٦٠
٢٩	بوركينا فاسو	١٣,٢٢٨,٠٠٠	٢٧٤,٠٠٠
٣٠	الغابون	١,٣٨٤,٠٠٠	٢٦٧,٦٦٨
٣١	غينيا	٩,٤٠٢,٠٠٠	٢٤٥,٨٥٧
٣٢	غانا	٢٢,١١٣,٠٠٠	٢٣٨,٥٣٤
٣٣	أوغندا	٢٧,٦١٦,٠٠٠	٢٣٦,٠٤٠
٣٤	السنغال	١١,٦٥٨,٠٠٠	١٩٦,٧٢٣
٣٥	تونس	١٠,١٠٢,٠٠٠	١٦٣,٦١٠
٣٦	مالاوي	١٢,٨٨٤,٠٠٠	١١٨,٤٨٤
٣٧	إريتريا	٤,٤٠١,٠٠٠	١١٧,٦٠٠
٣٨	بنين	٨,٤٣٩,٠٠٠	١١٢,٦٢٢
٣٩	ليبيريا	٥,٦٧٣,٠٠٠	١١١,٣٦٩
٤٠	سيراليون	٥,٥٢٥,٠٠٠	٧١,٧٤٠

الترتيب	اسم الدولة	عدد السكان	المساحة "كم٢"
٤١	توغو	٥,٥٠٠,٠٠٠	٥٦,٧٨٥
٤٢	غينيا بيساو	١,٥٨٦,٠٠٠	٣٦,١٢٥
٤٣	ليسوتو	١,٧٩٥,٠٠٠	٣٠,٣٥٥
٤٤	غينيا الاستوائية	٥٠٤,٠٠٠	٢٨,٠٥١
٤٥	بوروندي	٧,٥٤٨,٠٠٠	٢٧,٨٣٠
٤٦	رواندا	٩,٠٣٨,٠٠٠	٢٦,٧٩٨
٤٧	جيبوتي	٧٩٣,٠٠٠	٢٣,٢٠٠
٤٨	سوازيلاند	١,٠٣٢,٠٠٠	١٧,٣٦٤
٤٩	غامبيا	١,٥١٧,٠٠٠	١٠,٣٨٠
٥٠	الرأس الأخضر	٥٠٧,٠٠٠	٤,٠٣٣
٥١	جزر القمر	٧٩٨,٠٠٠	٢,٢٣٥
٥٢	موريشيوس	١,٢٤٥,٠٠٠	٢,٠٤٠
٥٣	ساو تومي وبرينسيب	١٥٧,٠٠٠	٩٦٤
٥٤	سيشل	٨٠,٦٥٤	٤٥١

قارة أفريقيا تعتبر قارة أفريقيا ثاني أكبر القارات على الكرة الأرضيّة، حيث تأتي في المرتبة الثانية مُباشرة بعد آسيا، وهي تحتوي كميات هائلة من الموارد الطبيعيّة والمائيّة والمعدنيّة والبشريّة، إلا أنَّ الصفة الاقتصاديّة العامة السائدة فيها هي الفقر، حيث لا زالت تصنف جميع دولها من البُلدان النامية. ولقارة أفريقيا موقع استراتيجي مهم، حيث تتوسط بين قارات العالم، ولها مساحة هائلة تبلغ حوالي ثلاثين مليون كم مربع، حيث يصلُ طولها من طرفها الجنوبي (رأس الرجاء الصالح) إلى الشمالي (رأس الغيران في تونس) قرابة ثمانية آلاف كيلومتر. ولها خطوط ساحلية طويلة جداً، إذ يبلغ مجموع طول شواطئها أكثر من ثلاثين ألف كيلومتر، أي حوالي ثلاثة أرباع مُحيط الكرة الأرضية.[١] ويصل عدد دول القارة الأفريقية إلى أربعة وخمسين دولة ذات خصائص مشتركة، أما إجمالي عدد سكانها فيبلغ نحو ١,١٠٠ مليون نسمة، وهذا يجعلها ثاني أكثر القارات سكاناً في العالم بعد آسيا، كما ويعني أنها تأوي ١٦% من جميع سكان العالم فوق أراضيها.

ويعودُ أصل اسم هذه القارة إلى اللغة اليونانية، حيث كانت تسمى أفريك (أي: "الأرض التي لا يمسّها البرد")، أو من اللغة اللاتينية، حيث سُمّيت أبريكا (أي: "الأرض المُشمسية")، كما يُحتمل أن اسمها اشتقَّ مع لفظ "الأفريغيّين" الذين أطلقه الرومان على السكان الأمازيغ الذين عاشوا في صحراء أفريقيا.[١] من ناحية جغرافية، يقطعُ خط الاستواء قارة أفريقيا إلى نصفين متماثلين تقريباً، ولذا ينتمي القسم الأكبر من القارة إلى المنطقة المناخية الاستوائية أو المدارية حيث يحيط بها من الجنوب والشمال مدارا الجدي والسرطان، ما عدا بلدانٍ قليلة نائية. المناخ في القارة يتراوحُ كثيراً، وهي مُغطّاة بأجزاء عملاقة منها بالصحارى الجرداء، وأهمها الصحراء الكبرى التي تغطي معظم الشمالي الغربي لأفريقيا. هذا الأمر تسبَّب بأن تبقى أجزاءٌ عملاقة من أفريقيا غير آهلة بالسكان تقريباً، ومع أنَّ عدد سكانها كبير، لكن عند مُقارنته بمساحتها فهي تُعتبر ذات كثافة سكانية قليلة.[١] من أبرز المعالم الجغرافية بالقارة ما يُسمّى الصدع الأفريقي الشرقي، وهي سلسلة من الأودية تبدأ من الأردن شمالاً وتمتدّ حتى أعلى جبال شرق أفريقيا، بما فيها الكليمنغارو.

وجد في قارة أفريقيا ٥٤ دولة مُستقلة ذات سيادة بحسب الأمم المتحدة، وكذلك دولتين مستقلتين ذاتياً إلا أنَّ لهما اعترافاً دولياً محدوداً، ويمكن تصنيف هذه الدول بعدّة طرق.[٤] واحدة منها هي تقسيمها إلى دول حبيسة وبحرية وجزر، حيث تكونُ الدول الحبيسة هي الدول التي ليست لها أي شواطئ مُطلّة على المحيط، سواء المحيط الهندي أو الأطلسي أو البحر الهادئ. وأما الدول البحرية فهي جميع الدول التي تقع على سواحل القارة، والجزر هي الدول التي تكونُ محاطة بالكامل بالمياه، أي من أربع جهات، وتُوجد في أفريقيا خمس دول جزرية، و١٥ دولة حبيسة، والباقي دول بحرية. وعادةً ما تتأثر اقتصادات الدول الحبيسة بدرجةٍ كبيرة بسبب عدم إشرافها على الماء، ولذا فإنَّ معظمها -في أفريقيا- تُعتبر من الدول الأقلّ تقدماً من الناحية الاقتصادية.[٥] وبناءً على هذه الطريقة، يمكن تقسيم دول القارة كالآتي:[٦] الدول الحبيسة: تشاد، والنيجر، ومالي، وبوركينا فاسو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وزامبيا، وزمبابوي، وبوتسوانا، وإثيوبيا، ومالاوي، وسوازيلاند، وليسوثو. الدول البحرية: مصر، والجزائر، وليبيا، وتونس، والمغرب، والسودان، وجنوب السودان، وأرتيريا، وموريتانيا، والسنغال، وغامبيا، وغينيا بساو، وغينيا، وسيراليون، وليبيريا، وساحل العاج، وغانا، وتوغو، وبنين، ونيجيريا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وغابون، والكونغو، والكونغو الديمقراطية، وأنغولا، وجيبوتي، والصومال، وكينيا، ورواندا، وبوروندي، وتنزانيا، وملاوي، وزامبيا، وموزمبيق، وناميبيا، وجنوب أفريقيا. الجزر: مدغشقر، جزر القمر، موريشيوس، ساو تومي وبرينسيب، جزر سيشل.

أهم الموارد الأفريقية أهمُّ الموارد الطبيعية المُنتجة في القارة هي المنتجات الزراعية، حيث يشتغلُ حوالي ثلثا السكان العاملين في أفريقيا بمهن تتعلَّق بالزراعة، وتمثل الموارد الزراعية نسبةً تتراوح بين ٢٠ إلى ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي لكلّ دولة في أفريقيا. وهي تنتج العديد من المحاصيل المُهمّة، بما فيها القمح والبطاطا (في المُرتفعات الشرقية)، والتين، والزيتون، والبرتقال، والبطاطا، والبصل، والملفوف، والزهرة (في الدول العربية)، والتمر، والقطن (في منطقة الصحراء الكبرى)، والحبوب مثل الدخن، والسورغم (في سُهول السافانا بالشرق)، والبن، والكاكاو، والأناناس، والموز (في المناطق الاستوائية بالوسط).[٧] وتوجد العديد من الموارد الطبيعية المختلفة والمتنوّعة في قارة أفريقيا، والتي تتفاوت نسبة انتشارها بين الدول الأفريقية، حيث سيتم ذكر نصيب القارة من الناتج العالمي لكلّ واحد من هذه الموارد، وكذلك أسماء أهم الدول المنتجة لهذه الموارد. وهي كما يلي:[٨] الكروم بنسبة ٣٨%: في مدغشقر، وزيمبابوي، والسودان، وجنوب أفريقيا، وزامبيا. الكوبالت بنسبة ٦٠%: في جنوب أفريقيا، وزامبيا، والمغرب، والكونغو، وزيمبابوي، وبوتسوانا. الماس بنسبة ٥٦%: في بوتسوانا، والكونغو، وغينيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وزامبيا. الذهب بنسبة ٢٠%: في مالي، وتنزانيا، وغانا، والكونغو، وغينيا، وزيمبابوي، وجنوب أفريقيا. اليورانيوم بنسبة ١٨%: في جنوب أفريقيا. النفط بنسبة ١٢%: في مصر، والسودان، وليبيا، والجزائر، والمغرب، وجنوب أفريقيا. النحاس بنسبة ٩%: في زامبيا والكونغو. الألومنيوم بنسبة ٧%: في نيجيريا ومصر

وموزمبيق. الحديد والفولاذ بنسبة أقلّ من ١%: في مصر وليبيا والجزائر.
==========

قارّة إفريقيا تعتبر قارّة إفريقيا من قارّات العالم القديم، وتقدر مساحتها بحوالي ٣٠.٣١٩.٠٠٠ كم٢٢، ويبلغ عدد سكانها ما يقارب ٦٧٠ مليون نسمة، وتحتوي على ٥٤ دولة تختلف فيما بينها من ناحية المساحة، وعدد السكان، وتعتبر هذه القارّة من أوائل المناطق الّتي استقرّ بها الإنسان، وسنتعرّف في هذا المقال على دول إفريقيا، وعدد سكانها.

دول قارّة إفريقيا وعدد سكانها عنوان العمود عنوان العمود عنوان العمود عنوان العمود جمهورية نيجيريا ابوجا ١١٦ مليون ٨٢٣.٧٧٠ كم٢٢ أقيوبيا أديس أبابا ٥٣ مليون نسمة ١.٢٢١.٠٠٠ كم٢ إفريقيا الوسطى بانجوي ٣ مليون نسمة ٦٢٢.٩٦٠ كم٢ أنغولا الشعبية لواندا ١١ مليون نسمة ١.٢٤٦.٧٠٠ كم٢ أوغندا كامبالا ١٩ مليون نسمة ٢٣٦.٠٤٠ كم٢ بتسوانا جابرون ٣ مليون نسمة ٦٠٠.٣٧٠ كم٢ بنين بورتونوفو ٥ مليون نسمة ١١٢.٦٢٠ كم٢ بوروندي بوجمبورا ٥.٥ مليون نسمة ٢٧.٨٣٤ كم٢ بور كينا فاسو اوجادرجو ٩ مليون نسمة ٢٤٩.٢٠٠ كم٢ تشاد أنجامينا ٥.٥ مليون نسمة ١.١٨٤.٠٠٠ كم٢ تنزانيا دردوما ٥.٥ مليون نسمة ٩٤٥.٠٩٠ كم٢ توجو لومي ٤ مليون نسمة ٥٦٧٩٠ كم٢ تونس تونس ٩ مليون نسمة ١٦٣.٦١٠ كم٢ الجزائر الجزائر ٢٨ مليون نسمة ٢.٣٨١.٧٤٠ كم٢ جنوب إفريقيا بريتوريا ٢٨ مليون نسمة ١.٢٢.٠٤٠ كم٢ جيبوتي جيبوتي مليون نسمة ٢٢.٠٠٠ كم٢ جمهورية رأس الأقراع بريا ٧٠٠٠ ألف نسمة ٤.٠٣٣ كم٢ رواندا كيجالي ٨ مليون نسمة ٢٦.٣٤٠ كم٢ الكونغو كينشاسا ٣٨ مليون نسمة ٢.٣٤٥.٤١٠ كم٢ زامبيا لوساكا ٩ مليون نسمة ٧٥٢.٦١٠ كم٢ زمبابوي هراري ١٢ مليون نسمة ٣٩٠.٧٥٩ كم٢ ساحل العاج ابدجان ١٣ مليون نسمة ٣٢٢.٤٦٠ كم٢ السنيغال داكار ٨٠ مليون نسمة ١٩٦.١٩٢ كم٢ السودان الخرطوم ٢٧ مليون نسمة ٢.٥٠٥.٨١٣ كم٢ الصومال مقديشو ٩ مليون نسمة ٢٦٧.٦٦٠ كم٢ الجابون ليرفيل ٢ مليون نسمة ٢٦٧.٦٦٧ كم٢ سيراليون فريتاون ٥ مليون نسمة ٧١.٧٤٠ كم٢ غانا اكرا ١٦ مليون نسمة ٢٣٨.٥٤٠ كم٢ غامبيا كونكرا ٨ مليون نسمة ٢٤٥.٨٦٠ كم٢ الكاميرون باوندي ١٤ مليون نسمة ٤٧٥.٤٤٠ كم٢ كينيا نيروبي ٢٥ مليون نسمة ٥٦٢.٦٥٠ كم٢ ليبيا طرابلس ٥.٥ مليون نسمة ١.٧٧٥.٥٠٠ كم٢ مدغشقر تناناريف ١٤ مليون نسمة ٥٨٧.٠٤١ كم٢ ملاوي ليلونجوى ١٠ مليون نسمة ١١٨.٤٨٠ كم٢ مالي باماكو ١٠ مليون نسمة ١.٢٤٠.٠٠٠ كم٢ جمهورية مصر العربية القاهرة ٨٢.٩ مليون نسمة ١.٠٠١.٥٤٠ كم٢ المغرب العربي الرباط ٣٠ مليون نسمة ٤٤٦.٥٥٠ كم٢ موريتانيا نواكشوط ٢.٥ مليون نسمة ١.٠٣٠.٧٠٠ كم٢ جمهورية موريشيوس بورث لويس ١.٢ مليون نسمة ١.٨٦٥ كم٢ جمهورية موزمبيق الشعبية مابوتو ١٨ مليون نسمة ٨١٠.٥٩٠ كم٢ جمهورية النيجر نيامي ٩.٥ مليون نسمة ١.٢٦٧.٠٠٠ كم٢٢ شارك المقالة فيسبوك تويتر جوجل+ ٣٤٨ مشاهد
==========

الوضع الاقتصادي

الترتيب	اسم الدولة	الوضع الاقتصادي
١	الجزائر	يعتمد اقتصاد الجزائر على صادرات النفط والغاز الطبيعي والمنتجات المتعلقة بهما، وتسيطر عليه الدولة. ويساهم قطاع النفط والغاز بنسبة ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من ٩٥% من إيرادات التصدير. عام ٢٠١٢ بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٧,٩ مليار دولار) البنك الدولي(، مما وضع البلاد في المرتبة ٤٨ على صعيد الاقتصاد الضخم في العالم. وفي عام ٢٠١٥، انخفض الناتج الإجمالي المحلي إلى ١٦٦.٨٤ مليار دولار أمريكي مقارنةً مع ٢١٣.٥٢ مليار دولار في ٢٠١٤، ما يعود السبب فيه إلى انخفاض أسعار النفط العالمية .ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٧٨.٤ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٧. كما من المتوقع أن تصلحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٧ إلى ٤,٢٩٥.٧ دولار بحسب الأسعار الحالية. وتراجع النمو في عام ٢٠١٥ إلى ٢.٩% مقارنةً مع ٣.٨% في عام ٢٠١٤. وبحسب المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن النمو الاقتصادي في الجزائر سيبقى متواضعاً ليصل إلى ٣.٤% في ٢٠١٦. ويشيرصندوق النقد الدولي إلى نسبة التضخم في عام ٢٠١٧ ستصل إلى ٤.٨% مقارنةً مع ٥.٩% في ٢٠١٦. وفي السنوات الأخيرة، وفرت مرتبتها السادسة على صعيد الدول الكبرى المصدرة للغاز حوالي ٢٠٠ مليار دولار من احتياطات العملات الأجنبية. وبالتالي، لم تعد الجزائر مثقلةً بالديون كما كانت في السابق، حيث يبلغ الدين ٢% من الناتج المحلي الإجمالي. أما عوامل الهبوط في تطور الاقتصاد في الجزائر فهي: عدم القدرة الهيكلية على التنويع أكثر من النفط والغاز؛ واستمرار المشاكل الاجتماعية، خاصة البطالة بين الشباب؛ والافتقار إلى المساكن الملائمة. وفي السنوات الأخيرة، تم إطلاق برامج بنى تحتية كبيرة لمعالجة هذه المشاكل و (إعادة) شق الطرقات والسكك الحديدية.
٢	جمهورية الكونغو الديمقراطية	ا يزال اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية - وهي أمة غنية بالثروات الطبيعية - مستمرا في الأداء. أدى الفساد المنظم منذ الاستقلال في عام ١٩٦٠ ، بالإضافة إلى عدم الاستقرار في جميع أنحاء البلاد والنزاع المتقطع الذي بدأ في أوائل التسعينات ، إلى خفض الإنتاج القومي والإيرادات الحكومية وزيادة الدين الخارجي. ومع تنصيب حكومة انتقالية في عام ٢٠٠٣ بعد اتفاقات السلام ، بدأت الظروف الاقتصادية تتحسن ببطء مع قيام الحكومة بإعادة فتح العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية والمانحين الدوليين ، وبدأ الرئيس كابيلا في تنفيذ الإصلاحات. لا يزال التقدم في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الجوهرية بطيئًا بسبب عدم الاستقرار السياسي ، وعدم الكفاءة البيروقراطية ، والفساد ، والمحسوبية ، الأمر الذي يقلل أيضًا من آفاق الاستثمار الدولي. أدى النشاط المتجدد في قطاع التعدين ، وهو مصدر معظم إيرادات التصدير ، إلى تعزيز وضع كينشاسا المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي حتى عام ٢٠١٥ ، لكن انخفاض أسعار السلع أدى إلى تباطؤ النمو وتضخم معدل التضخم وانخفاض قيمة العملة وزيادة العجز المالي. يشكل الإطار القانوني غير المؤكد والفساد وانعدام الشفافية في سياسة الحكومة مشاكل طويلة الأجل بالنسبة لقطاع التعدين الكبير والاقتصاد ككل. لا يزال هناك نشاط اقتصادي كبير في القطاع غير الرسمي ولا ينعكس في بيانات الناتج المحلي الإجمالي. لا يزال الفقر منتشراً على نطاق واسع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، وفشل

		البلد في تحقيق أي من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. كما أنهت جمهورية الكونغو الديمقراطية برنامجها مع صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٥. وانخفض سعر النحاس - وهو التصدير الرئيسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية - في عام ٢٠١٥ وظل عند مستويات قياسية خلال عام ٢٠١٦. -١٧ ، وخفض الإيرادات الحكومية والنفقات واحتياطيات النقد الأجنبي ، في حين بلغ التضخم ما يقرب من ٥٠ ٪ في منتصف عام ٢٠١٧ - أعلى مستوى لها منذ أوائل عام ٢٠٠٠. يتعمد سكان جمهورية الكونغو فى اقتصادهم على : التعدين-الزراعة والغابات-التصنيع.
٣	**السودان**	تمتع السودان بالعديد من الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز الطبيعي، وكذلك يمتلك السودان أراضى زراعية ضخمة مما جعل السودان يسمي بسلة غذاء العالم ويعتبر القطن، السمسم، الفول السوداني والصمغ العربي من أهم الموارد الزراعية والسودان الدولة الاولى في العالم المنتجة للصمغ العربي ٨٠ %)من الانتاج العالمي). مخزون صغير من خام الحديد، النحاس، خام الكروم، الزنك، التنجستين، المايكا، الفضة، الذهب واليورانيوم. السودان بلدٌ فقير على الرغم من موارده المحتملة، إذ يُعتبراقتصاد السودان زراعيّ بشكلٍ أساسي، بالإضافة إلى عدم ملائمة البُنية التحتية التي مزقتها الحروب الأهليةوالصراعات الاجتماعية والعرقية .شهدت البلاد تغييرات جذرية في عام ١٩٩٩، عندما بدأت تصدير النفط الخام. فمنذ ما يقرب عقداً من الزمان، ازدهر الاقتصاد الناجم عن ارتفاع إنتاج وأسعار النفط، فضلاً عن التدفقات الكبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعلقة بقطاع النفط، إلّا أنّ الصدمة الاقتصادية لانفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١ كانت مدمرةً. وقد سعت حكومة السودان- دون جدوى- استيعاب العواقب وإعادة الاستقرار للاقتصاد، والتعويض عن الانخفاض الحادّ في عائدات النقد الأجنبي التي تحتاجها بشدّة. فقد فاقم انقطاع إنتاج النفط في جنوب السودان لأكثر من عام، وفي النهاية خسارة عائدات رسوم عبور النفط (مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٣)، بشكلٍ أكبر الاقتصاد السوداني الهش. كما أنّ العقوبات الشاملة المفروضة على السودان من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الدولية الأخرى لأسبابٍ سياسية زادت الوضع الاقتصادي سوءاً. حاول السودان تطوير مصادر غير نفطية للإيرادات، مثل التنقيب عن الذهب، إلى جانب تطبيق برنامج تقشفي لخفض النفقات .ويعتبر السودان أكبر مُصدّر للصمغ العربي، إذ ينتج حوالي ٧٥-٨٠% من الناتج العالمي. وشكلت الحرب الأهلية التي اندلعت في جنوب السودان إلى فرض ضغوط إضافية على الاقتصاد السوداني، وصل عدد اللاجئين جنوب السودانيين في مارس ٢٠١٧ إلى حوالي ٣٣٠ ألف شخص بحسب الأمم المتحدة. كما ساهمت هذه الحرب الأهلية في خفض كبير للإيرادات التي يحصل عليها السودان جراء مرور النفط في أراضيه. وتسببت المجاعة التي أصابت المناطق الشمالية من جنوب السودان إلى تدفق أعداد أكبر من اللاجئين إلى السودان. ومن العوامل الضاغطة أيضاً على الاقتصاد السوداني النزاعات الموجودة دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. ويؤكد البنك الدولي على أهمية قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية لتأمين التنويع الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط. وتعتمد الاستراتيجية المرحلية السودانية للحد من الفقر وبرنامج الإصلاح الاقتصادي السوداني الذي تم

		إقراره في ديسمبر ٢٠١٤ على زيادة الاهتمام بالزراعة والثروة الحيوانية. وباعتبار السودان من الدول المثقلة بالديون، فقد كان من الضروري التوصل إلى اتفاق مع جنوب السودان في نوفمبر ٢٠١٦ على أن تتحمل السودان جميع الديون الخارجية بعد انفصال الجنوب شريطة أن يقدم المجتمع الدولي التزاماتٍ صارمة للتخفيف من عبء هذه الديون في غضون عامين. وبحسب البنك الدولي، فإن العوامل الرئيسية لما يعانيه السودان من فقر تتمثل في "النزاعات والاعتماد على النفط وإهمال الزراعة والثروة الحيوانية ومصادر الطاقة البديلة، بالإضافة إلى التوزيع غير العادل للموارد المالية والحصول على الموارد الطبيعية والفشل الحكومي وضعف مصداقية السياسة العامة وعدم كفاية الحوافز لمشاركة مستثمري القطاع الخاص
٤	**ليبيا**	ليبيا مجتمع قائم على النفط والغاز، وهي واحدة من مجموعة دول قليلة معظم دخلها من النفط. يساهم النفط والغاز بحوالي ٩٥% من عائدات التصدير و ٦٥% من الناتج المحلي الإجمالي و ٩٦% من الإيرادات الحكومية) صندوق النقد الدولي، المادة الرابعة، استشارة عام ٢٠١٣). ونظراً إلى أن عائداتها من ضرائب الأطراف الثالثة بدلاً من مواطنيها، فإن الكثير من المواطنين غير منتجين. نموذجياً، تأتي العائدات من عمل الأجانب بتقنيات أجنبية ومن مصدر يستهلكه الأجانب بشكل خاص. وبالتالي، كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد هو الأعلى في إفريقيا لأن منتجات الطاقة حققت عائدات كبيرة وعدد سكانها قليل . تضرَّر الاقتصاد الليبي من الصراع الدائر واستمرت معاناته من الكساد. ويُقدَّر أن إجمالي الناتج المحلي فقد نصف مستواه الذي كان عليه قبل الثورة. وسجَّلت إيرادات الموازنة وعائدات الصادرات أدنى مستويات لها بسبب انخفاض إنتاج النفط وأسعاره. ولذلك ظل العجز المزدوج (عجز المالية العامة والحساب الجاري) مرتفعاً. وتآكلت المداخيل الحقيقية للسكان تحت الضغط من تضخمٍ مرتفع غير مسبوق. وفضلاً عن تحديات الاقتصاد الكلي والاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأمد القريب، تشتمل التحديات في الأمد المتوسط على إعادة بناء مرافق البنية التحتية وتنويع النشاط الاقتصادي من أجل خلق الوظائف وفرص العمل وتحقيق نمو شامل للجميع. وفي الوقت الحالي نظرًا لأن قطاع النفط هو المصدر الرئيسي للنمو، تظل الأنشطة الاقتصادية مقيدة بفعل الاشتباكات المتكررة حول مرافق البنية التحتية النفطية بهدف السيطرة على الثروة النفطية. وثبت أن طموح البلاد إلى رفع إنتاج النفط إلى ١.٦ مليون برميل يوميًا مفرط في التفاؤل، حيث إن هذا الهدف يتعطل بشكل متكرر بسبب الصراعات السياسية. ويعوق ما يرتبط بذلك من انعدام الأمن والإصلاحات الاستثمار وتنمية القطاع الخاص.
٥	**تشاد**	تشاد واحدة من أفقر دول العالم، وهي على افتقارها إلى الموارد الطبيعية ومصادر الثروة، تعيش منذ خمسة عقود أزمات سياسية وحروباً أهلية مدمرة إضافة إلى موجات الجفاف المتكررة التي تمر بها، مما ينعكس سلباً على اقتصادها الضعيف أصلاً، ويقوم الاقتصاد التشادي على مبدأ السوق الحر وغلبة القطاع الخاص، مع تطبيق الخطط الخمسية منذ عام ١٩٦٦، ويحتل قطاع الزراعة وتربية الحيوان الموقع الأول في اقتصاد تشاد. تعتمد تشاد على الإنتاج الزراعي والحيواني في اقتصادها إضافة إلى الدخل الناتج من الجمارك والبترول.

		تمتلك تشاد ثروة معدنية هائلة تتميز بالتنوع ومنها سلع هامة كالبترول، واليورانيوم، والذهب، والصلصال، والنترون، وينتج القطاع الزراعي (القطن، الذرة، والدخن، والمكسرات، والسمسم، والأرز، والبطاطس، والبصل)، وتتوفر في تشاد ثروة حيوانية تتمثل في الخراف والماعز والجمال، وينتج قطاع الصناعة عدداً من السلع والمنتجات البترولية، والقطن والمنسوجات، البيرة، النيترون، الصابون، السجائر، مواد البناء. يعمل حوالي (٨٠%) من السكان في قطاع الزراعة، وحوالي (٢٠%) في الصناعة والخدمات، وتساهم عائدات البترول بحوالي (٦٠%) من إجمالي قيمة الصادرات، بينما يساهم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بباقي الإيرادات. بلغ حجم الصادرات التشادية في عام ٢٠١٨ حوالي (٢.٤٣٣) بليون دولار. بينما بلغ حجم الواردات حوالي (٢.١٢٤) بليون دولار.
٦	**النيجر**	يقوم الاقتصاد في النيجر على المحاصيل الموسمية والثروة الحيوانية بالإضافة لامتلاك النيجر واحد من أكبر احتياطيات العالم من اليورانيوم ومع ذلك، أدت مشكلات بيئية مثل الجفاف والتصحر بالإضافة إلى الزيادة السكانية المطردة والتي بلغت ٢.٩% علاوة على قلة الطلب العالمي لليورانيوم على تراجع عجلة التنمية الاقتصادية بالبلاد. ويعتبر اليورانيوم من أهم الموارد الاقتصادية للنيجر، إذ تعتبر هذه البلاد ثالث أكبر بلدان العالم إنتاجاً وتصديراً لليورانيوم. هذا إلى جانب مجموعة أخرى من المعادن كخام الحديد، والفوسفات، والقصدير، والتنجستن، والنطرون، والملح. ويعتمد نحو ٩٠% من سكان النيجر في معيشتهم على الزراعة والرعي. وتشمل الصادرات الزراعية القطن، والفول السوداني. كما تصدر النيجر المواشي واللحوم والجلود. أما المحاصيل الزراعية الأخرى كالفاصوليا، والمنيهوت، والدخن، والبازلاء، والأرز، والذرة فتزرع لأغراض الإعاشة. كما يعمل المزارعون على تربية الحيوانات، كالأبقار والثيران والمعز والجمال لأغراض الإعاشة والتصدير، فضلا عن أن بعضها يوفر لهم وسائل النقل. لقد كان لضعف وسائل النقل أثر سلبي في التنمية الاقتصادية في النيجر؛ فالبلاد تفتقر إلى خطوط السكك الحديدية. كما أن أغلب طرقها البرية غير معبدة، ويمتلك أقل من ١% من إجمالي سكان البلاد سيارات خاصة. وتستخدم الشاحنات في نقل السلع والبضائع. كما أن هنالك وسائل للنقل الجماعي. وتوفر النيجر خدمات النقل الجويّ عبر مطار نيامي الدولي، ويمتلك في المتوسط واحد من كل ٢٣ شخصاً من سكان البلاد جهازاً للراديو. كما أن نسبة تقل عن ١% من سكان البلاد تمتلك جهاز تلفاز. وتصدر في النيجر صحيفة يومية واحدة. وتحكم الدولة سيطرتها على كل وسائل الإعلام والاتصال.
٧	**أنغولا**	يتمثل اقتصاد أنغولا في الزراعة .وأهم الحاصلات الذرة، والكاسافا، وقصب السكر، ونخيل الزيت، والسيسال، وتمثل الزراعة ٤٢% من الدخل، ويستخرج من أنغولا النفط والماس والذهب والنحاس، وبها ثروة حيوانية من الأبقار والأغنام والماعز تعد أنغولا من أكبر منتجي النفط في العالم، لكن ذلك قد يكون نعمة أو نقمة بحسب تغير أسواق الطاقة العالمية. لذا تسعى أنغولا إلى تنويع اقتصادها، وجذب

		استثمارات دولية لتوسيع القطاعات غير النفطية.
٨	**مالي**	تعد مالي من أفقر ٢٥ دولة فى العالم، وتعتمد على المساعدات الخارجية، يعمل ٨٠% من السكان بالزراعة وصيد السمك، معدّل النمو لا يتجاوز ٢,٧%. مالي قطر فقير يشتغل أكثر من ثلاثة أرباع سكانه بالزراعة والرعي. ويُنتِج من المحاصيل الغذائية، الدخن والأرز والذرة الرفيعة ومحاصيل غذائية أخرى تشمل المنيهوت (الكاسافا) والذرة الشامية واليام. أما أهم المحاصيل النقدية فهي القطن وقصب السكر. ويرعى البدو الرحل قطعانًا كبيرة من الأبقار والأغنام والماعز. كما يُعتبر صيد الأسماك من الأنشطة الاقتصادية المهمة، ومعظم الإنتاج يكون من أسماك الشبّوط والسلور والأسماك النهرية. وتأتي معظم الثروة السمكية من نهر باني ونهر النيجر وبحيرة دبو. يستوعب قطاع الخدمات، كالعمل في المرافق الحكومية والسياحة والأعمال التجارية، ١٥% من القوى العاملة في مالي، ويعمل معظم هؤلاء في باماكو والمدن الأخرى. تعتبر صناعة النسيج والمواد الغذائية والمنتجات الجلدية من أهم النشاطات الصناعية بالبلاد. فتمتلك الحكومة كل المصانع الكبيرة، ولكنها تعمل على تشجيع زيادة الاستثمارات الفردية. وقد تم تشييد معظم المصانع الكبرى بفضل المساعدات الخارجية مثل مصانع الاسمنت والسكر والتعليب والنسيج. ويوجد في مالي إرسابات معدن البوكسيت والنحاس والذهب وخام الحديد والمنجنيز والفوسفات والملح واليورانيوم. ويُعدُّ استخراج الملح أكبر إنتاج معدني في البلد بجانب استخراج قليل من الذهب. يُشكل القطن المحصول الرئيسي للتصدير، ويُقَدَّر بحوالي نصف الصادر من مالي. وتعمل مالي أيضًا على تصدير الأسماك والجلود والماشية واللحوم والفول السوداني. وتتمثل أهم الواردات في المواد الكيميائية والمواد الغذائية والآلات والنفط والمنسوجات. ويتم التبادل التجاري أساسًا مع دول غرب إفريقيا وفرنسا وبعض دول غرب أوروبا.
٩	**جنوب أفريقيا**	يعتبر اقتصاد جنوب أفريقيا أكبر اقتصاد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ـ فضلا عن تأثيره الرئيسي على الناتج الكلي والتجارة وتدفقات الاستثمار لقارة افريقيا وعلى الرغم من أن ١٣ في المائة من السكان في جنوب أفريقيا يعيشون في ظل الأوضاع المميزة "للعالم الأول"، إلا أن حوالي ٥٠ في المائة يعيشون في أوضاع مماثلة للأوضاع السائدة في البلدان النامية. ومن بين هذه الطائفة الأخيرة، يتمتع رُبع الأسر المعيشية فقط بالقدرة على الحصول على الكهرباء والمياه النظيفة؛ ويحظى نصف هؤلاء فقط بالتعليم في المرحلة الابتدائية؛ فيما يعاني أكثر من ثلث الأطفال من سوء التغذية بشكل مزمن. وقد ساعدت عدة عوامل على نمو اقتصاد جنوب إفريقيا بصورة هائلة في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، من القرن العشرين: إقدام الحكومة على تشجيع الاستثمارات وتوفير القروض للتنمية الصناعية. كما شجّعت الدولة الاستثمارات الخارجية. ومن العوامل التي ساعدت على النمو الاقتصادي أيضًا كون البلاد غنية بالثروات الطبيعية، ووجود أيد عاملة إفريقية رخيصة. وتُعَدُّ جنوب إفريقيا في مصاف الدول المتقدمة من حيث قوة الاقتصاد حتى صارت إسهامات القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج الوطني الإجمالي كما يلي: الصناعة ٣١%، الزراعة ٣%، الخدمات ٦٦.%

١٠	**إثيوبيا**	تعتبر إثيوبيا من أسرع البلدان غير المنتجة للنفط نمواً في أفريقيا في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وعلى الرغم من هذا النمو إلا أن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر من الأقل عالميا كما يواجه اقتصاد إثيوبيا مشاكل بنيوية، بدأ بذل الجهد للإصلاح في العام ١٩٩١ ولكنه ما زال متواضع حيث تظل القدرة على الإنتاج الزراعي متواضعة كما أنها معرضّة للجفاف بين الفينة والأخرى. بدأت فعالية الجهد المبذول في الظهور خاصة بنمو اقتصادي بلغت نسبته ١٠% بين ٢٠٠٣-٢٠٠٨ ولكن حتى مع هذه النسبة يظل الفقر مشكلة أساسية تواجهها البلد. يشار لإثيوبيا باسم برج المياه في شرق أفريقيا لأن العديد من الأنهار تنبع من أراضيها المرتفعة، كما أن لديها أكبر احتياطي للمياه في أفريقيا ومع هذا فان أنظمة الري المستخدمة قليلة جداً حيث أن ١% يستخدم لإنتاج الطاقة و ١.٥% يذهب للري. اقتصاد أثيوبيا يعتمد إلى حد كبير على الزراعة، التي تمثل ٤٦.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) و٨٥٪ من إجمالي العمالة. ويزرع في اثيوبيا ملايين الهكتارات من المحاصيل و الفواكه و يتمتع اثيوبيا بنهر النيل الازرق في الغرب و الشمال الغربي و نهر شيبيلي الذي يقع في الشرق من اثيوبيا . لكن الانهار لم يستغل إلى الان بالشكل المطلوب فقرر الحكومة الاثيوبيا انشاء سد النهضة في عام ٢٠١٣م و ينتهي في اواخر ٢٠١٦م الذي سيحول من الواقع الاقتصادي و بالاخص الواقع الزراعي نحو الأفضل.
١١	**موريتانيا**	تستمد موريتانيا أهم عائداتها من الصيد البحري واحتياطي مناجم اقتصاد موريتانيا الحديد والذهب. أما قطاع الفلاحة فهو رغم تشغيله لنسبة هامة من السكان يبقى رهين العوامل المناخية (الجفاف) ولا يلبي إلا نصف الحاجات الغذائية للبلاد. فمواردها الزراعية تعتمد على التمور والدخن والأرز والذرة الصفراء أضافة إلى تربية .المواشي أما مواردها الصناعية فتعتمد على تعليب الأسماك فمياهها من تحوي على أغنى مصايد الأسماك في العالم. وتعتمد كذلك على التعدين واستخراح الحديد والجبس خام في الاونه الاخيرة، حيث تصدر النفطيه والذهب، كما تم اكتشاف بعض الحقول .الذي تنتجه من مناجمها والذهبالحديد .تستورد موريتانيا الآلات والمعدات والنفط ومشتقاته والمواد الاستهلاكية إلى الأمم المتحدة تنتمي موريتانيا بحسب التصنيف الاقتصادي المعتمد من قبل مجموعة البلدان السائرة في طريق النمو والمنتمية إلى ما يعرف بالعالم الثالث. وبالنسبة إلى الاقتصاد الموريتاني فإضافة إلى عدم مواتاة الوسط الطبيعي سواء ما تعلق بمظاهر السطح أو المناخ فإن هذا الاقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية بنيوية تعيق نموه في الوقت الراهن يكمن البعض منها في ضعف الأنشطة الفلاحية بشقيها الزراعي والرعوي إضافة إلى غياب سياسة اقتصادية محكمة فيما يتعلق بالشق :المتعلق بالمعادن. ويعتبر الصيد من أهم ركائز هذا الاقتصاد
١٢	**مصر**	الاقتصاد المصري من أقدم اقتصاديات العالم حيث بدأ بالقطاع الزراعي والتبادل التجاري مع البلدان المجاورة .ولدي مصر اقتصاد مستقر يتمتع بدرجه من النمو المستمر، في المتوسط من ٤% - ٥% خلال ربع القرن الماضي. مر الاقتصاد بمراحل مختلفة من التنمية والإصلاحات، التي لعب فيها القطاعين العام والخاص أدواراً متفاوته من حيث الأهمية النسبية . تتمتع مصر بإمكانيات هائلة، بما في ذلك وفرة القوى العاملة، وتنوع القاعدة الاقتصادية، وتميُّز موقعها الجغرافي الذي يُتيحُ سهولة الوصول إلى الأسواق الخارجية المهمة... وعلى الرغم من ذلك، يؤكد تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن التنمية الاقتصادية ظلت مقيَّدة نسبياً بميراث الدور الكبير الذي تلعبه الدولة في

		النشاط الاقتصادي، بجانب ضعف الحوكمة، والسياسات الاقتصادية الموجهة نحو الداخل. الأمر الذي ساهم في عدم تمكُّن مصر من الاستفادة بشكل كامل من الفرص التي توفرها العولمة والتي ساعدت على رفع مستويات المعيشة في العديد من الدول. -برنامج طموح وصعب للإصلاح الاقتصادي وأكد التقرير أنه في مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة، أدركت الحكومة المصرية خطورة الوضع واعتمدت في أواخر عام ٢٠١٦ برنامجا طموحاً وصعباً سياسياً للإصلاح الاقتصادي، بدعم من قرض صندوق النقد الدولي بقيمة ١٢ مليار دولار. حيث يهدف هذا البرنامج إلى معالجة نقاط ضعف الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الشامل وخلق فرص العمل. وشمل البرنامج بشكل رئيسي إلغاء تدريجي للدعم، وإجراء إصلاحات ضريبية، وتعويم الجنيه المصري. وإلى جانب إعادة ضبط الأوضاع الاقتصادية، تهدف تلك التدابير إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإثبات التزام الحكومة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي لشركاء مصر الإقليميين والدوليين. وبعد عدة سنوات من تباطؤ النمو والأداء الاقتصادي الضعيف، بدأ الاقتصاد المصري في إظهار بوادر الانتعاش، حيث بلغ معدل النمو ٥.٣% في السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨، فيما يعد أسرع معدلات النمو منذ عقد من الزمن. وقد تم دعم النمو بشكل أساسي من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي، وتحسين البيئة التنظيمية، وانتعاش قطاع السياحة، بالإضافة إلى التوسع في الاستثمار في قطاع الغاز. وقد ساهم ذلك في تراجع معدل البطالة إلى ٩.٩% في الربع الثاني من عام ٢٠١٨، مقابل ١٢% في العام السابق، فيما يعد أدنى المستويات المسجلة منذ ثماني سنوات. وبالنسبة إلى السنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩، وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط وتراجع الإقبال على أصول الأسواق الناشئة مؤخراً، فإنه من المتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي نحو ٥.٥%، فيما تستهدف الحكومة المصرية معدل نمو يتراوح ما بين ٧.٨ و٨% بحلول عام ٢٠٢٢، وفقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. كما تحسن القطاع الخارجي منذ انخفاض قيمة الجنيه المصري، مدعوماً إلى حدٍّ ما بنمو الصادرات بسبب تحسن القدرة التنافسية وكذلك انخفاض الواردات، حيث انخفض عجز الحساب الجاري في السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ بنسبة ٥٨.٦% إلى ٦ مليارات دولار، ليتراجع إلى نسبة ٢.٥% من الناتج المحلي الإجمالي، من ٦.١% من الناتج المحلي الإجمالي (١٤ مليار دولار) في العام السابق. ومن المتوقع أن يتقلص عجز الحساب الجاري إلى نحو ٢% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩. كما ساهم تزايد تدفقات رؤوس الأموال في تحسين ميزان المدفوعات الإجمالي، الذي سجّل فائضاً يزيد على ١٣ مليار دولار على مدى العامين الماضيين. كما تحسّن الوضع المالي ومستوى الدين في مصر على خلفية تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على العام بأكمله، واحتواء فاتورة الأجور، وتخفيضات دعم الطاقة. حيث تقلص العجز المالي من ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى ١٠.٧% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧، ومن المتوقع أن يصل إلى ٩.٧% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨. في حين يُتوقع أن تصل الديون الحكومية إلى ٩٢% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية الحالية ٢٠١٨ – ٢٠١٩، مقابل ١٠٨% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧. وعلى الرغم من ذلك، فإن ارتفاع تكاليف الدين بسبب ارتفاع أسعار الفائدة العالمية من شأنه أن يشكل ضغطاً على العجز المالي في السنوات المقبلة في غياب تدابير أخرى. -تنوع فرص الاستثمار وبالنظر إلى نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، فإن مستقبل مصر يبدو أكثر إشراقاً وفقاً لجملة تقارير. فهناك الآن اهتمام متزايد بمصر كوجهة استثمارية من قبل المستثمرين الإقليميين والأجانب، الذين يتطلعون إلى الاستفادة من إمكانياتها الهائلة، بما في ذلك الموقع الاستراتيجي، والقوى العاملة الوفيرة، وانخفاض تكلفة ممارسة

		الأعمال بصفة عامة. حيث يُوفِّرُ الاقتصاد المصري المتنوع فرصاً تناسب جميع التوجهات وتشمل مختلف القطاعات، خصوصاً قطاع الغاز، الذي ساهم في جذب المستثمرين الأجانب وإقامة شراكات مع العديد من الشركاء الدوليين والإقليميين. كما يعد القطاع العقاري والسياحي من المجالات التي تتمتع بمستقبل واعد وتعمل على جذب اهتمام المستثمرين، خصوصاً بعد تحسن الوضع الأمني وتحرير سعر الصرف. وهناك أيضاً إمكانيات هائلة للاستثمار في القطاع المالي. فنظراً إلى محدودية الشمول المالي وافتقار شريحة كبيرة من المواطنين إلى تغطية مصرفية، فإن الخدمات المصرفية والمالية لديها مجال للتوسع بشكل كبير في السنوات القادمة للاستجابة لطلب السوق. وفي هذا الصدد، تتطلب التكنولوجيا المالية مزيداً من التعزيز والتطوير بالإضافة إلى ما حققته مصر بالفعل في هذا المجال خصوصاً في مجال التكنولوجيا المالية بواسطة الهواتف النقالة. وعلى الرغم من توفر مصر على العديد من الفرص والآفاق المستقبلية الواعدة، مع استمرار عملية الإصلاح الاقتصادي بخطوات مشجعة، فإن مراقبين يؤكدون أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لمواجهة مجموعة من المخاطر الاقتصادية والتحديات الهيكلية في المستقبل. فمثلاً، من شأن زيادة أسعار النفط إضعاف الحساب الجاري وزيادة فاتورة دعم الوقود، وبالتالي إضعاف أوضاع المالية العامة ورفع مستوى الديون. كما تواجه مصر حالياً تكلفة أكثر ارتفاعاً للاقتراض، حيث تراجع إقبال المستثمرين على أدوات الدين الخاصة بالأسواق الناشئة، لا سيما بعد الأزمات الأخيرة في تركيا والأرجنتين. ومع ارتفاع أسعار الفائدة العالمية ورؤوس الأموال التي تبحث عن ملاذ آمن في الدول المتقدمة، فإن تباطؤ تدفقات رؤوس الأموال من شأنه أن يضغط على الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي وعلى سعر الصرف. وإذا بقيت معدلات التضخم مرتفعة، سيطالب المستثمرون بعوائد أعلى على استثماراتهم، مما يجعل تخفيض عجز الميزانية أكثر صعوبة. وفي هذا السياق، تواجه مصر معضلة صعبة. فمن جهة، تحتاج إلى الحفاظ على أسعار فائدة عالية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية لخدمة احتياجاتها التمويلية بالعملات الأجنبية. ومن جهة الأخرى، فإنها تريد خفض تكلفة الاقتراض لتشجيع الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي، وكذلك خفض تكلفة الدين للوصول إلى الحد المستهدف من عجز الموازنة. في ظل هذه الظروف، يعد تحقيق نتائج اقتصادية جيدة على المدى القصير أسهل من الحفاظ على الزخم لفترة أطول. فكلما امتدت الفترة الزمنية التي يستغرقها الإصلاح والإجراءات التقشفية لإظهار نتائج إيجابية على أرض الواقع، زاد احتمال أن تصاب عملية الإصلاح الاقتصادي بالإرهاق، بسبب احتمال ضعف الدعم الشعبي والسياسي لتلك الإصلاحات. ويمكن أن يترافق ذلك مع استمرار الضغوط لزيادة الإنفاق على الأجور وتوسيع نطاق البرامج الاجتماعية بما يتجاوز الحدود المسموحة في الموازنة وإضعاف الأهداف المالية، وبالتالي الإضرار بالآفاق المستقبلية للاستثمار والنمو. وفي حالة تفاقم الظروف العالمية أو الإقليمية، ستكون هناك حاجة إلى تطبيق المزيد من تدابير التقشف، مما يزيد من احتمالية تغير اتجاهات السياسة المتبعة. إلى جانب المخاطر سالفة الذكر، هناك بعض نقاط الضعف ذات الطبيعة الهيكلية في الأساس التي تجب معالجتها لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل ووضع البلاد على مسار مستدام. حيث إن هناك حاجة ملحّة للحد من دور الحكومة في الاقتصاد، لتحقيق التوازن بين أدوار القطاعين الخاص والعام، مع إيلاء القطاع العام تركيزاً أكبر على توفير البنية التحتية والاجتماعية، بما يسمح للقطاع الخاص بالقيام بدوره كمحرك رئيسي للنمو. ومن أجل الحفاظ على زخم الإصلاح الاقتصادي على المدى المتوسط، يجب أن تهدف أولويات السياسة إلى زيادة الإنتاج المرتقب وتحسين بيئة ممارسة الأعمال وتعزيز النمو الشامل لخلق فرص العمل للشباب المصري وسط تنامي التعداد السكاني. وبالتوازي مع تلك الجهود، ستحتاج الحكومة إلى التركيز على تعزيز

		الحماية الاجتماعية، واحتواء معدل النمو السكاني، وتحسين نظام التعليم. فعلى الرغم من أن تلك الإصلاحات الهيكلية ستستغرق وقتاً طويلاً لتنفيذها، فإنه في حال تأخر معالجتها، أو على أسوأ تقدير لو لم يتم تطبيق التدابير اللازمة من الأساس، فإن من شأن ذلك أن يعرقل استقرار الاقتصاد الكلي الذي يتم تطبيقه حالياً ويعيق عملية الإصلاح. حيث إن هناك تجارب مماثلة لبعض الدول التي قامت بجهود الإصلاح الاقتصادي كتلك التي تم تبنيها في مصر، والتي أظهرت أنه ليس من السهل الحفاظ على وتيرة الإصلاح واستقرار الاقتصاد الكلي لفترة طويلة ما لم تصبّ فوائد الإصلاحات في صالح معظم المواطنين
١٣	**تنزانيا**	تعتبر تنزانيا من الاقتصادات سريعة النمو في إفريقيا. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد هذا البلد الإفريقي زيادة في النمو الاقتصادي خلال السنوات المقبلة بالتعاون مع القطاع الخاص. ويعتمد النمو الاقتصادي لتنزانيا كثيرًا على القطاع الخاص، حيث تساهم الشركات الخاصة بقوة في تعزيز اقتصاد البلاد عبر إقامة الاستثمارات، ودفع الضرائب وتوفير فرص العمل للمواطنين. وتشير التقارير الاقتصادية أنّ تنزانيا من بين الدول المستقرة اقتصاديا إذ سيحافظ اقتصادها خلال السنوات القادمة على نفس مستوى النمو المقدر بنحو ٧%، بحسب توقعات البنك الدولي. ويعرف اقتصاد تنزانيا طفرة نوعية على جميع المستويات، ولا سيما من خلال تحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية الاستثمارات الأجنبية. تعتمد تنزانيا في إنعاش اقتصادها بالدرجة الأولى على قطاعات المعادن والزراعة والسياحة شهدت البلاد في السنوات الأخيرة، زيادة كبيرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي ظلت هي وقيمتها الاستثمارية في ازدياد، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ١٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ١.٨ مليار دولار في العام ٢٠١٣، ما يشير إلى ثقة المستثمرين الأجانب في الآفاق الاقتصادية للبلاد. وتعتمد تنزانيا في إنعاش اقتصادها بالدرجة الأولى على قطاعات المعادن والزراعة والسياحة، بينما شهد قطاع الصناعة نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة في هذا البلد. وبحسب معطيات المكتب الوطني للإحصاء في تنزانيا، فإنّ قطاع الخدمات يشكل ٤١ % من الناتج القومي الإجمالي، وقطاع الزراعة ٢٩ %، وقطاع السياحة ١٠% وقطاع المعادن ٤%، وقطاع التصنيع ٦..%
١٤	**نيجيريا**	اقتصاد نيجيريا مشابه كثيرا من هيكل لاقتصاد في البلدان الأفريقية، ولكن على نطاق أوسع: فهي تعتمد على العمالة والموارد الطبيعية الوفيرة، وأيضا هناك تهريب أموال بسبب الممارسات المالية غير المشروعة الناتجة عن الفساد والتعتيم. فالنظام المالي العام يقف عائقا كبيرا أمام التنمية. وتعتبر البلد الأكثر سكانا في أفريقيا، وأول دولة منتجة للنفط، وتحتل المرتبة رقم ١٢١ من الدول التي بها فساد من أصل ١٨٠ بلدا. تعد نيجيريا من أهم الدول الأفريقية المنتجة للنفط وهي عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك)

١٥	**ناميبيا**	تعد ناميبيا من الدول الإفريقية القليلة القادرة على توفير معظم احتياجاتها من المواد الغذائية حيث يعادل إنتاجها الإجمالي المحلي خمسة أمثال الناتج الإجمالي المحلي للدول الإفريقية الفقيرة، إلا أن عدداً كبيراً من الناميبيين يعيش تحت خط الفقر؛ بسبب ارتفاع نسبة البطالة فيها، ، والتفاوت الكبير في توزيع الثروات، وقد بلغ معدل النمو السنوي ٤.% يعتمد الإقتصاد الناميبي علي إستخراج المعادن (الالماس – اليورانيوم – الحديد – المنجنيز) ويشكل قطاع التعدين حوالي ٨٠% من إجمالي الناتج المحلي و ٥٠% من النقد الأجنبي (تعد ناميبيا رابع دولة في العالم تصديراً للمعادن في إفريقيا وأكبر خامس دولة منتجة لليورانيوم) . وتستوعب الزراعة ٥٠% من السكان . كما أن ميناء فالفس باي ميناء هام لصيد وتعليب الأسماك.
١٦	**موزمبيق**	يعتمد إقتصاد موزمبيق على الزراعة .. وإن كانت الفيضانات المدمرة التى تجتاح البلاد تعوق عمليات التنمية .. ولذلك موزمبيق تعتمد على المعونات الخارجية .. كما أن إلغاء جزء كبير من ديونها سيسمح بإستخدام كل الموارد المتوفرة لإعادة بناء البنية الأساسية المنهارة فى البلاد
١٧	**زامبيا**	زامبيا هي واحدة من أكثر دول أفريقيا جنوب الصحراء تمدداً حضرياً .ويتركز حوالي نصف سكان البلاد البالغ عددهم ١١.٥ مليون شخص في عدد قليل من المناطق الحضرية على طول ممرات النقل الرئيسية، في حين أن المناطق الريفية قليلة السكان .البطالة والبطالة المقنعة مشاكل خطيرة. وقد تضاعف الناتج المحلي الإجماليالوطني في الواقع منذ الاستقلال، ولكن يرجع ذلك في جزء كبير منه إلى ارتفاع معدلات المواليد والإيدز في الدخل السنوي للفرد حالياً في حوالي ثلثي مستوياتها في الاستقلال. وهذا الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، حوالي ١٤٠٠ دولار يضع البلاد في قائمة أفقر الدول .لكن المؤشرات الاجتماعية آخذة في التحسن.
١٨	**جنوب السودان**	تمتاز جمهورية جنوب السودان بأنها منطقة غنية بالموارد الطبيعية، ويعتبر البترول من أهم الصادرات حيث تتركز فيه ما نسبته ٨٥% من احتياطي السودان السابق. وتتركز الثروة البترولية والمعادن في مناطق النوير(بانتيو) والدينكا (فلوج وعداريل الخ.(مع ذلك، مصدر الدخل الرئيسي لأغلب السكان هو زراعة الكفاف، ويعيش أكثر من نصف سكان جنوب السودان في فقر مدقع
١٩	**الصومال**	ا تزال الصومال تحافظ على اقتصاد غير رسمي، يعتمد بشكل أساسي على الماشية، التحويلات/تحويل الأموال من الخارج، والاتصالات [٦][٥][٤].لندرة الإحصاءات الحكومية الرسمية والحرب الأهلية المؤخرة، فمن الصعب تقدير حجم أو نمو الاقتصاد. فيما يخص عام ١٩٩٤، قدرت المخابرات المركزية الناتج المحلي

		الإجملاي والقدرة الشرائية المقارنة بقيمة ٣.٣ بليون دولار [٧].عام ٢٠٠١، بلغت التقديرات ٤.١ بليون دولار [٨].بحلول ٢٠٠٩، قدرت المخابرات المركزية نمو ن.م.إ. وق.ش.م. إلى ٥.٧٣١ بليون دولار، مع معدل نمو حقيقي متوقع ٢.٦ [٤].%في ٢٠١٤، قدرصندوق النقد الدولي نمو النشاط الاقتصادي للصومال بنسبة ٣.٧% ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى نمو القطاعين الخاص والثانوي [٩].حسب تقرير الغرف التجارية البريطانية٢٠٠٧ ، شهد القطاع الخاص نمواً ، وخاصة في قطاع الخدمات. على عكس فترة ما قبل الحرب الأهلية التي كانت فيها معظم الخدمات والقطاع الصناعي تحت ادارة الحكومة، كان هناك استثمارات كبيرة، وإن كانت غير مدفوعة، في الأنشطة التجارية؛ وقد تم تمويل هذا إلى حد كبير من قبل الصوماليون في الخارج، بما يشمل التجارة والتسويق، معدات الصيد، خطوط الطيران، الاتصالات، التعليم، الصحة، الإنشاءات والفنادق[needs update][١٠]. حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فالصومال، اعتبارا من ٢٠١٢ كان البلد صاحب مؤشر التنمية الأقل في العالم، و" مؤشر تنمية بشرية" "منخفض بشكل لافت" بقيمة تصل إلى ٠.٢٨٥. هذا من شأنه أن يكون من بين أدنى المعدلات في العالم إذا توفرت بيانات مقارنة، وعندما يتم تعديلها بالنسبة للتفاوت الكبير الموجود في الصومال، فإن مؤشر التنمية البشرية فيها أقل من ذلك. يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن "أوجه عدم المساواة بين مختلف الفئات الاجتماعية، وهي المحرك الرئيسي للصراع، كانت تتسع[١١]." يتألف اقتصاد الصومال من الإنتاج التقليدي والحديث، مع تحول تدريجي للتقنيات الصناعية الأكثر حداثة. تبعاً للبنك المركزي الصومالي، حوالي ٨٠% من السكان من البدو أو من الرعاة شبه الرحل، يربون الماعز، الخراف، الجمال، والأبقار .كما يزرع البدو الراتنج والصمغ لتزويد دخلهم[٥].
٢٠	**جمهورية أفريقيا الوسطى**	يعتمد اقتصاد البلد على الزراعة كحرفة السكان الأولى ويعمل بها حوالي ٦٥% من القوة العاملة ورغم هذا لايزرع من أرضها سوى (٢%) وتنتج الذرة الرفيعة والأرز والفول السوداني، وتقوم الشركات الأجنبية باستغلال زراعة القطن والبن والمطاط ونخيل الزيت وتلي حرفة الزراعة حرفة الرعي غير أن ذبابة تسي تسي (أو الاسنة (تحد من تربية الماشية في الجنوب، ويستخرج الماس والقليل من الذهب، وتوجد خامات اليورانيوم، وتعتبر الأنهار أهم سبل المواصلات لاسيما نهر أوبانجي الذي يصلها بالعالم الخارجي عن طريق نهر الكونغو ، وأفريقيا الوسطى من أفقر الدول ويعتمد معظم اقتصادها على المعونات.
٢١	**مدغشقر**	هي واحدة من أفكار دول العالم. إذ يعتمد اقتصادها بشكل كبير على الزراعة والتعدين وصيد الأسماك و إنتاج الملابس. واحدة من أشهر المنتجات في مدغشقر هي الفانيلا، حيث تستخرج من نبات السحلبية وتستخدم كمادة منكهة. وتستغرق حبوب الفانيلا سنتين على الأقل لكي تنضج وهاذا ما يجعلها مكلفة للغاية. رغم أسعار الفانيلا العالية، فإن الملغاشي المتوسط المعيشة ينتج دولاراً واحداً يومياً، في حين ٧٠٪ من الملغاشيين يعيشون تحت خط الفقر في العالم. وما يقارب نصف أطفال مدغشقر تحت سن الخامسة يعانون من سوء الثغذية.

٢٢	**بوتسوانا**	منذ الاستقلال امتلكت بوتسوانا واحدة من أسرع معدلات النمو في نصيب الفرد من الدخل في العالم.[١٩] تحولت البلاد من واحدة من أفقر البلدان في العالم إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل. وحسب أحد التقديرات، تمتلك بتسوانا رابع أعلى إجمالي الدخل القومي في تعادل القدرة الشرائية في أفريقيا مما يمنحها مستوى معيشة يقارب نظيره في المكسيك وتركيا.[٢٠] وفقاً لصندوق النقد الدولي، بلغ متوسط النمو الاقتصادي أكثر من ٩ ٪ في بين ١٩٦٦ و١٩٩٩. كما تمتلك بوتسوانا مستوى عال من الحرية الاقتصادية مقارنة مع بلدان أفريقية أخرى.[٢١] حافظت الحكومة على سياسة مالية سليمة على الرغم من العجز في الميزانية في ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ على التوالي، ومستوى لا يكاد يذكر من الديون الخارجية. حصلت البلاد على أعلى تصنيف ائتماني سيادي في أفريقيا وكدست احتياطيات النقد الأجنبي (أكثر من ٧ مليارات دولار في ٢٠٠٥/٢٠٠٦) وتكفي لما يقرب من عامين ونصف من الواردات الحالية. تمتلك الدولة حصة ٥٠% من دبسوانا وهي أكبر شركة مناجم ألماس في بوتسوانا.[٢٢] توفر الصناعات المعدنية نحو ٤٠ ٪ من مجموع الإيرادات الحكومية.[٢٣] في عام ٢٠٠٧ تم اكتشاف كميات كبيرة من اليورانيوم ويتوقع بدء التعدين بحلول عام ٢٠١٠. أنشأت عدة شركات تعدين دولية مقراً إقليمياً في بوتسوانا، حيث يعود التنقيب عن الألماس والذهب واليورانيوم والنحاس والنفط بالعديد من النتائج الإيجابية. أعلنت الحكومة في أوائل عام ٢٠٠٩ أنها ستحاول التحول عن الاعتماد الاقتصادي على الألماس بسبب المخاوف الخطيرة حول نضوب الألماس من بوتسوانا على مدى السنوات العشرين المقبلة
٢٣	**كينيا**	اقتصاد كينيا هو اقتصاد السوق، مع عدد قليل من شركات البنية التحتية المملوكة للدولة، ويحافظ على نظام التجارة الخارجية المحررة. وينظر لكينيا بصفة عامة على أنها محور وسط وشرق أفريقيا لخدمات النقل والملية والاتصالات. واعتباراً من مارس ٢٠١٤، أصبحت الآفاق الاقتصادية إيجابية مع أكثر من ٥٪ نمو للناتج المحلي الإجمالي المتوقع،[١] إلى حد كبير بسبب التوسعات في مجال السياحة، والاتصالات والنقل والبناء وانتعاش قطاع الزراعة. ويدعم هذه التحسينات مجموعة كبيرة من العمال المهنيين الناطقين بالإنجليزية. وهناك مستوى عال من محو الأمية الحاسوبية، وخاصة بين الشباب.
٢٤	**الكاميرون**	انت الكاميرون واحدة من أكثر البلدان ازدهاراً في أفريقيا.[١] وقد قاد انخفاض أسعار السلع الأساسية لفروعها الرئيسية المصدرة :النفط، الكاكاو، القهوة، والقطن في منتصف عقد ١٩٨٠، جنباً إلى جنب مع المبالغة في تقدير العملة وسوء الإدارة الاقتصادية إلى عقود طويلة من الكساد .وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد حوالي أكثر من ٦٠٪ من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٤. واتسع الحساب الجاري وعجز ميزانية الحكومة، ونماالدين الخارجي .ومع ذلك بسبب احتياطيات النفط والاحتياطي الزراعية لا تزال الكاميرون واحدة من اقتصادات السلع الأولية الأفضل حظاً في أفريقيا جنوب الصحراء.

٢٥	**المغرب**	يعتبر المغرب بلداً نامياً،[٧] ذو اقتصاد يؤول نحو اقتصاد السوق، مع حضور قوي للسلطات العمومية في الاستثمار وتوجيه السياسات الاقتصادية.[٨] المغرب هو خامس قوة اقتصادية في أفريقيا، بعد مصر، نيجيريا، الجزائر وجنوب أفريقيا بناتج محلي إجمالي يقدر بـ ١٠٤ مليار دولار (٢٣٥.١٤ مليار باعتبار تعادل القدرة الشرائية)، أي بمعدل ٣،١٠٨ دولار للفرد. منذ نهاية تسعينات القرن العشرين، ظلت السمة الأساسية لاقتصاد المغرب هي الاستقرار الماكرو اقتصادي ونسب التضخم المنخفضة،[٩] بوتيرة نسب نمو متوسطة. الاقتصاد المغربي هو خدماتي بامتياز، حيث مثلت القيمة المضافة الخدماتية ٥٤.٩٪ من الناتج الإجمالي لسنة ٢٠١٣. رغم تشغيل القطاع الفلاحي لـ ٤٠% من الساكنة النشيطة، إلا أن القطاع الأولي لا يساهم إلا ب ١٦.٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل الحبوب والخضر والفواكه ومنتجات الصيد البحري (الموجهة في جزء كبير منها إلى التصدير) أهم المساهمين الأوليين . أما القطاع الثانوي، فيساهم ب ٢٨.٥% من الناتج، بفضل قطاعات الاستخلاص المنجمي والصناعة والأشغال العمومية.[٢] للاقتصاد المغربي نقاط قوة تتمثل في غنى البلاد بالموارد الطبيعية والفلاحية، إضافة إلى جاذبيتها السياحية. يستفيد المغرب أيضا من موقعه الجغرافي التفضيلي إزاء الأسواقالأوروبية .في العقدين الأخيرين، وبفضل إصلاحات سياسية ومؤسساتية عميقة، خصوصا على مستوى الإطارين الماكرواقتصادي والتحفيزي، انفتح النسيج]؟ [الاقتصادي على مجموعة من المهن ذات الإنتاجية العالية، كالإلكترونيك، ترحيل الخدمات، الكيمياء وصناعة السيارات، وصناعات الطيران.[١٠] هذان القطاعان، شكلا في٢٠١٣ ، خمس (٢١%) الصادرات المغربية.[٦] رغم ذلك، لا يزال يعاني اقتصاد المغرب من معيقات هيكلية، أبرزها ثقل الأعباء الطاقية والمديونية العمومية (٦٣.٥% إلى الناتج الداخلي الإجمالي في ٢٠١٣.([٣] وارتهان بعض القطاعات الوازنة لتقلبات ظرفية (مناخية أو خارجية (كالفلاحة والسياحة والفوسفاط، ناهيك عن تناقص إنتاجية وتنافسية بعض القطاعات الكلاسيكية (كالنسيج]؟ [مثلا). تنضاف إلى هذه النقائص، استمرار وجود مشاكل هيكلية عميقة كالتفاوتات الاجتماعية والجهوية، إضافة إلى اتساع رقعة الفقر والهشاشة والبطالة، والظواهر البنيوية المثبطة لمناخ الأعمالكالفساد واقتصاد الريع
٢٦	**زيمبابوي**	اقتصاد زيمبابوي انكمش بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٠، ما أدى إلى يُؤس الوضع بالنسبة للدولة وانتشار الفقر والبطالة بمعدل ٨٠.%[١] المشاركة في الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من (١٩٩٨-٢٠٠٢) مهد الطريق لهذا التدهور من خلال تغريم الأقتصاد مئات الملايين من الدولارات.[٢] مثّل التضخم المفرط في زمبابوي مشكلة رئيسية من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩، عندما علقت البلاد عملتها الخاصة. تواجه زيمبابوي تضخم بمعدل ٢٣١ مليون بالمائة وبلغ ذروته عام ٢٠٠٨.

٢٧	**جمهورية الكونغو**	اقتصاد جمهورية الكونغو هو خليط من صيد الكفاف وال زراعة، والقطاع الصناعي بشكل كبير على استخراج النفط والخدمات المدعمة والإنفاق الحكومي،[١] الذي يعاني من مشاكل الميزانية والعمالة الزائدة. وقد حل النفط محل علم التحريج والدعامة الأساسية للاقتصاد، وتوفير حصة كبيرة من الإيرادات الحكومية والصادرات.[١]وفي الآونة الأخيرة تحولت البلاد على نحو متزايد منالغاز الطبيعي إلى كهرباء بدلا من حرقه، مما حسّن آفاق الطاقة بشكل كبير.[١]
٢٨	**ساحل العاج**	اقتصاد ساحل العاج مستقر وينمو حالياً في أعقاب عدم الاستقرار السياسي في العقود الأخيرة. اقتصاد ساحل العاج مبني إلى حد كبير على أساس السوق ويعتمد بشكل كبير على القطاع الزراعي. ويشارك ما يقرب من ٧٠٪ من الشعب الإيفواري في شكل من أشكال النشاط الزراعي
٢٩	**بوركينا فاسو**	تتميز دولة بوركينا فاسو بتربية الأبقار بشكل أساسي، فهي تربي ما يقرب من ٣ مليون رأس من البقر، الأغنام، الماعز، هذا العدد الكبير يجعلها تصدر كميات من تلك المواشي إلى الدول الأخرى بنسبة ثلث الإنتاج المحلي لديها وهذا هو مورد الاقتصاد الأول في بوركينا فاسو في الماضي. –تحتوي بوركينا فاسو على العديد من الأراضي الصالحة للزراعة وذلك نظرًا لوجود الأنهار والبحيرات التي تغذي هذه الأراضي، فهي تقوم بزراعة بعض المحاصيل المتنوعة مثل: الفول، الذرة، الأرز، الفونيو، الدخن، الفول السوداني، القطن، وغير ذلك من المحاصيل التي تكفي البلد وتصدر بعضها للخارج. –تقوم دولة بوركينا فاسو بتصدير المواشي إلى ساحل العاج، وغانا، وكذلك تصدر القطن إلى فرنسا، لكنها تستورد الغذاء وبعض المعدات اللازمة للزراعة من فرنسا. –يعمل معظم السكان في بوركينا فاسو في الزراعة ورعي المواشي، بحيث يعتمد حوالي ٨٠% من السكان على الزراعة خاصة زراعة الكفاف التي تشاد في العديد من الصناعات. –متوسط دخل الفرد الشرائية في دولة بوركينا فاسو تبلغ حوالي ١٦٦٦ دولار، –تواجه دولة بوركينا فاسو بعض الأنشطة التجارية الراكدة في مجال الاقتصاد مثل: انعدام الاتصالات، هطول الأمطار بكثرة، عدم وجود بنية تحتية جيدة، الجهل المنتشر في الدولة وغير ذلك من الأمور التي تؤثر بشكل سلبي على اقتصاد دولة بوركينا فاسو. –تتمتع دولة بوركينا فاسو بالكثافة السكانية العالية بجانب المواد الاقتصادي المحدودة، بالإضافة إلى وجود التربة الهشة التي لا تسمح لهم بالتنوع في المحاصيل الزراعية.

٣٠	**الغابون**	الغابون أكثر ازدهارا من معظم البلدان المجاورة حيث نصيب الفرد من الدخل أعلى بأربع مرات من متوسط منطقة أفريقيا جنوب الصحراء .يعود هذا الأمر في في جزء كبير منه لإنتاج النفط .بينما يقول النقاد أن ناتج النفط لا يدخل في تحديث أو تنويع الاقتصاد الغابون التي لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على مواردها الطبيعية. الغابون عضو كامل العضوية في أوبك بين عامي ١٩٧٥-١٩٩٥. كما أنها مصدر للمنغنيز الحديد والخشب .أغلقت مناجم اليورانيوم بالقرب من فرانسفيل عام ٢٠٠١ بسبب المنافسة الجديدة في السوق العالمية، وتصب الجهود الحالية على إعادة فتحها. كما توجد جهود حثيثة لاستغلال مناجم الحديد الواقعة إلى الشمال الشرقي من ماكوكو ابتداء من عام ٢٠١٢. خلال التسعينات، أدى تراجع قيمة الفرنك الأفريقي بالغابون لأن تكافح في سداد ديونها الخارجية. قدمت فرنسا وصندوق النقد الدولي المزيد من القروض والمساعدات مقابل تنفيذ تغييرات اقتصادية. شركاء الغابون التجاريين الرئيسيين همالولايات المتحدة والصين وروسيا للصادرات بينما تأتي أغلب الواردات من فرنسا.
٣١	**غينيا**	غينيا في غرب أفريقيا هي عاشر أفقر بلد في العالم هذه الحقيقة صادمة أكثر عندما تعرف بأنها أكبر منتج لخام" البوكسيت"، المصدر الأساسي للألمنيوم هو نفس الألمنيوم الموجود في السيارات، المنازل وحتى في بعض اللأطعمة التي نتناولها اذاً كيف لبلد مليء بالموارد الطبيعية أن ينتهي به الأمر فقيراً؟ في آخر ٥٠ سنة أكثر من ٤٠٠ مليار دولار نتج من الألمنيوم المستخرج من البوكسيت الذي تم نقله من منجم واحد في غينيا."CBG" انحسرت حصّة غينيا من هذه الثروة الى فقط ١.٢% لأن شركة" ألكوا "التي تدير منجم "سي بي جي" ترفض أن تسمح لغينيا الإستفادة من عمليات التنجيم حتى إن الحكومة الغينية سمحت لشركة النقل البحري المحلية "نانكو" بنقل ٥٠% من البوكسيت إلا أن شركة" ألكوا "ترفض احترام الجزء الخاص بها في هذه الاتفاقية هذا وتستمر شركة "ألكوا" بنقل حصة غينيا من البوكسيت وطبعاً أخذ الفوائد المالية الناتجة منها في غينيا اليوم. أكثر من ٥٥% من السكان هم تحت خط الفقر فقط منزل واحد من اصل خمسة لديه كهرباء وعجز كبير في القطاع الطبي و الدوائي ايضاً يترك غينيا عرضة للأمراض كما نشاهد انتشار مرض إيبولا في عام ٢٠١٤ غينيا لديها معدّل عالي في وفيات الأطفال لأنه فقط ٣٧% من الأطفال يتم اعطائهم المطاعيم هذه هي نفس البلد التي تعد من أكبر المنتجين للألمنيوم الذي نستخدمه جميعا في حياتنا اليومية جميع البلدان ذات الموارد الطبيعية في افريقيا محرومين من حصة عادلة للثروة التي ينتجونها في اخر ٣٠ سنة فقط، فقدت أفريقيا بأكملها ما يقارب التريليون دولار اليوم تقوم شركة "نانكو" للنقل البحري برفع القضايا ضد شركة "الكولا" التي لم تحترم الجزء الخاص بها ضمن العقود المبرمة.

٣٢	**غانا**	اقتصاد غانا لديه قاعدة الموارد المتنوعة والغنية، بما في ذلك تصنيع وتصدير السلع التكنولوجيا الرقمية، وبناء السيارات وتصدير السفن، وتصدير الموارد المتنوعة والغنية مثل الهيدروكربونات والمعادن الصناعية. مما جعل غانا واحدة من أعلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في أفريقيا.
٣٣	**أوغندا**	يحرز الاقتصاد الأوغندي - بشكل مفاجئ – تقدما ، على الرغم من التأخير الطويل في تحقيق تدفق إنتاج النفط وتأثير الحرب الجارية في جنوب السودان المجاورة. صندوق النقد الدولي الآن أكثر تفاؤلا مما كان عليه في العام الماضي، لا سيما بسبب تأثير خفض أسعار الفائدة. وسيعتمد التقدم المستمر على تطوير سلسلة من مشاريع البنية التحتية المخطط لها. ما يقرب من عقد من الزمن منذ اكتشاف كميات تجارية من النفط لأول مرة في النصف الأوغندي من حوض كيفو، على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويقدر احتياطي النفط الخام في المنطقة في ٦.٥ مليار برميل. ودائما ما تكون العقبة الكبيرة أمام التنمية كيف سيتم نقل النفط إلى الأسواق الدولية. وكانت هناك أيضا خلافات (تتعلق جزئيا بالضريبة) حول التغييرات في تكوين التحالف للمشروع. كانت الحكومة حريصة في البداية للإشراف على بناء مصفاة ضخمة لـ ٢٠٠,٠٠٠ برميل يوميا في أوغندا، ولكنها اليوم قبلت تطوير محطة أصغر بكثير. وسيتم إيصال حصة كبيرة من إنتاج النفط الخام إلى الساحل عبر خط أنابيب من ميناء "تانغا" التنزاني. ويضم كونسورتيوم (تحالف) المشروع حاليا كلا من "تولو أويل"، "توتال"، وشركة الصين الوطنية للنفط البحري "سينوك"، ويتوقع أن يبدأ إنتاج النفط بحلول نهاية عام ٢٠٢٠. وقد حددت كمبالا هدفا يتمثل في تحقيق مستوى متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢٠ ولكن هذا الهدف حاليا غير واقعي بالنظر إلى أنها تحتاج إلى رقمين للنمو الاقتصادي السنوي للوصول إلى هذا المستوى. وتتوقع الحكومة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤.٥٪ في عام إلى نهاية يونيو من هذا العام وبنسبة ٥.٥٪ للسنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨. وقد تأثر الاقتصاد من تأثير الجفاف في جميع أنحاء المنطقة والحرب الأهلية في جنوب السودان المجاورة. يتوقع البنك الدولي نمو الاقتصاد الأوغندي من ٥.٠٪ لـ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٥.٢٪ لـ ٢٠١٧-٢٠١٨، على خلفية زيادة الاستثمار في صناعة النفط ومشاريع البنية التحتية، بما في ذلك تمديد الخط القياسي الجديد للسكة الحديدية من كينيا إلى أوغند

٣٤	**السنغال**	وضعت السنغال برنامج إصلاح اقتصادي شامل بدعم من الجهات المانحة الدولية. بدأ هذا الإصلاح مع انخفاض قيمة ٥٠٪ من عملة البلاد) الفرنك الأفريقي .(تم تفكيك أيضا الرقابة على الأسعار والإعانات الحكومية. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل التضخم في السنغال إلى أسفل، وارتفعت الاستثمارات تصل، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي ما يقرب من ٥ في المئة سنويا بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠١.[٢٨] وتشمل الصناعات الرئيسية الصناعات الغذائية والتعدين والأسمنت والأسمدة الاصطناعية والكيماويات والمنسوجات وتكرير البترول المستوردة، والسياحة. وتشمل صادرات الأسماك والمواد الكيميائية، والقطن، والأقمشة، والفول السوداني، وفوسفات الكالسيوم .الأسواق الخارجية الرئيسية هي الهند في ٢٦.٧ في المئة من الصادرات (اعتبارا من ١٩٩٨). وتشمل غيرها من الأسواق الخارجية في الولايات المتحدة وإيطاليا والمملكة المتحدة. السنغال لديها ١٢ ميل بحري (٢٢ كم و ١٤ ميل) منطقة الصيد الحصرية التي تم اختراق بانتظام في السنوات الأخيرة (اعتبارا من ٢٠١٤). وتشير التقديرات إلى أن الصيادين في البلاد تفقد ٣٠٠،٠٠٠ طن من الأسماك سنويا إلى الصيد غير المشروع. وقد حاولت الحكومة السنغالية للسيطرة على الصيد غير القانوني التي تقوم بها سفن الصيد، والبعض منها تم تسجيلها في روسيا، موريتانيا، بليز وأوكرانيا .في كانون الثاني ٢٠١٤ سفينة صيد روسية، أوليغ نايدينوف، اختطف من قبل السلطات السنغالية القريبة من الحدود البحرية مع غينيا بيساو.[٣٩] كعضو في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا لوالسنغال وتعمل نحو مزيد من التكامل الإقليمي مع تعريفة خارجية موحدة. السنغال هو أيضا عضو في منظمة توحيد قانون الأعمال في أفريقيا.[٤٠] أدركت السنغال الاتصال بالإنترنت الكامل في عام ١٩٩٦، وخلق الازدهار مصغرة في الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات. نشاط القطاع الخاص تمثل الآن ٨٢ في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي .[بحاجة لمصدر] وعلى الجانب السلبي، يواجه السنغال [بحاجة لمصدر] المشاكل الحضرية عميقة من البطالة المزمنة عالية، والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وجنوح الأحداث
٣٥	**تونس**	تبنى الاقتصاد التونسي منهج إصلاح لبرالي منذ العام ١٩٨٦ بعد ثلاث عقود متتالية من التدخل المكثف للدولة. وابتداء من ١ جانفي ٢٠٠٨ تاريخ الانفتاح على الاقتصاديات الأجنبية مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ بواجه الاقتصاد التونسي رهانا أساسيا يتمثل في تأهيل شامل لمختلف قطاعاته مستعينا في ذلك بنمو سنوي قوي ناهز ٥% طوال العقدية الماضية. تميز الاقتصاد التونسي في المنتدى الاقتصادي العالمي حول أفريقيا والذي انعقد من ١٣ إلى ١٥ جوان ٢٠٠٧ باختياره الاقتصاد ذي أعلى قدرة تنافسية في القارة، متقدما بذلك على جنوب أفريقيا، وحل في المركز ٢٩ بين اقتصاديات العالم، والرابع عربيّاً. كما أنه يتقدم على العديد من البلدان العربية (غير الأفريقية(

٣٦	**مالاوي**	اقتصاد مالاوي يغلب عليه الطابع الزراعي، مع حوالي ٩٠٪ من السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية.[١] مالاوي بلد غير ساحلي في جنوب وسط أفريقيا تصنف من بين البلدان الأقل نماء في العالم. وتشكل الزراعة ٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي و ٨٥٪ من عائدات التصدير. الاقتصاد يعتمد على تدفقات كبيرة من المساعدة الاقتصادية من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والدول المانحة الفردية. وتواجه الحكومة تحديات قوية: لتحفيز الصادرات، لتحسينالتعليم والمرافق الصحية، للتصدي للمشاكل البيئية من إزالة الغابات والتعرية، والتعامل مع مشكلة الإيدز في أفريقيا التي تنمو بسرعة.
٣٧	**إريتريا**	قتصاد إريتريا شهد نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة، ويشهد بذلك تحسن الناتج المحلي الإجمالي (GDP)في أكتوبر ٢٠١٢ ٧.٥ في المئة خلال عام ٢٠١١.[١] على أية حال يقدر عامل التحويلات من الخارج حوالي ٣٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.[٢] وإريتريا لديها كمية كبيرة من الموارد مثل النحاس والذهب والجرانيت والرخام، والبوتاس. وقد شهد الاقتصاد الاريتري تغيرات متطرفة بسبب حرب الإستقلال الإريتيرية.
٣٨	**بنين**	اقتصاد بنين ما زال في مرحلة التطور ويعتمد على الزراعة، وإنتاج القطن والتجارة الإقليمية. ويبلغ وارد القطن ٤٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي ٨٠ ٪ من عائدات التصدير الرسمية.[٢٦] بلغ متوسط النمو في الناتج الحقيقي حوالي ٥ ٪ في السنوات السبع الماضية، ولكن النمو السكاني السريع لا يتناسب مع دخل البلد ومع هذه الزيادة. تراجع التضخم على مدى السنوات العديدة الماضية. تستخدم بنين فرنك س ف ا كعملة رسمية، وهو مربوط إلى اليورو. تخطط بنين لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي من أجل المزيد من النمو. هنالك زيادة في التركيز على السياحة وتسهيل وضع نظم جديدة لتجهيز الأغذية والمنتجات الزراعية، وتشجيع التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات. برزت مشاريع لتحسين مناخ الأعمال من خلال إصلاحات لنظام حيازة الأراضي، ونظام العدالة التجارية. قدمت الولايات المتحدة لبنين ٣٠٧ ملايين دولار منحة حساب تحدي الألفية الذي وقع في فبراير ٢٠٠٦.[٢٧] خفض نادي باريس والدائنون الآخرون الديون الخارجية لبنين وقد أعلن عنها في يوليو ٢٠٠٥، في حين يجري الضغط لتسريع الإصلاحات الهيكلية. تشكو بنين من عدم كفاية الإمدادات الكهربائية التي لا تزال تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، على الرغم من أن الحكومة في الآونة الأخيرة قد اتخذت خطوات لزيادة الإنتاج المحلي من الطاقة.
٣٩	**ليبيريا**	ليبيريا هي واحدة من أفقر البلدان في العالم حيث نسبة العمالة الرسمية عند ١٥% فقط.[٤٦] في عام ٢٠١٠، كان الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للبلاد ٩٧٤$ مليون بينما حصة الفرد الواحد تبلغ ٢٢٦ دولار أمريكي وهو ثالث أدنى دخل في

		العالم.[٥٥] تاريخيًا، اعتمد الاقتصاد الليبيري اعتمادًا كبيرًا على المساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات من الموارد الطبيعية مثل المطاط والحديد الخام والخشب.[٥٣] بعد الذروة في النمو الاقتصادي في عام ١٩٧٩، بدأ الاقتصاد الليبيري انخفاضًا مطردًا نتيجة لسوء الإدارة الاقتصادية في أعقاب انقلاب عام ١٩٨٠.[٥٦] تسارع هذا الانخفاض بسبب اندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٨٩؛ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٩٠% بين عامي ١٩٨٩ وعام ١٩٩٥، وهو أحد أسرع الانخفاضات في التاريخ. عند نهاية الحرب في عام ٢٠٠٣، بدأ نمو الناتج المحلي الإجمالي بالتسارع، ليصل إلى ٩.٤% في عام ٢٠٠٧.[٥٧] إلا أن الأزمة المالية العالمية قلصت من النمو إلى ٤.٦% في عام ٢٠٠٩، [٥٧] على الرغم من تعزيز القطاع الزراعي من خلال نمو صادرات المطاط والأخشاب إلى ٥.١% في عام ٢٠١٠ و٧.٣% في عام ٢٠١١، مما يجعل الاقتصاد الليبيري أحد الاقتصادات العشرين الأسرع نموًا في العالم.[٥٨][٥٩] تشمل العقبات الحالية في وجه النمو صغر السوق المحلية والافتقار إلى البنية التحتية الملائمة وتكاليف النقل العالية وضعف الروابط التجارية مع الدول المجاورة وارتفاع الدولرة في الاقتصاد.[٥٨] استخدمت ليبيريا الدولار الأمريكي كعملة لها في الفترة من ١٩٤٣ حتى عام ١٩٨٢ ولا يزال الدولار الأمريكي مستخدمًا إلى جانب الدولار الليبيري.[٦٠] بعد تراجع التضخم في بداية عام ٢٠٠٣، ارتفعت معدلاته في عام ٢٠٠٨ نتيجة لأزمات الغذاء العالمي والطاقة [٦١] ليصل إلى ١٧.٥% قبل أن ينخفض إلى ٧.٤% في عام ٢٠٠٩.[٥٧] تقدر الديون الخارجية لليبيريا في عام ٢٠٠٦ بحوالي ٤.٥ مليار دولار أي ٨٠٠% من الناتج المحلي الإجمالي.[٥٦] نتيجة لتخفيف عبء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف والتجارية بين ٢٠٠٧-٢٠١٠ تراجعت الديون الخارجية للبلاد إلى ٢٢٢.٩ مليون دولار بحلول عام ٢٠١١.
٤٠	**سيراليون**	يعمل معظم سكان سيراليون في الزراعة وصيد الأسماك وقطع الأخشاب، وأهم محاصيلهم الأرز والذرة والبن والكاكاو والزنجبيل والأخشاب النادرة، هذا إلى جانب الماس والذهب واللؤلؤ والبوكسيت والحديد، وأكثر الجهات تقدماً المنطقة الغربية من البلاد؛ وقد عمل الاستعمار على تنشيطها بسبب تجمع البعثات التنصيرية بها، أما ثروتها الحيوانية فتتكون من الأبقار والأغنام والماعز.
٤١	**توغو**	اقتصاد توغو يعتمد على زراعة الكفاف وهو النشاط الاقتصادي الرئيسي في توغو. وتعتمد الغالبية العظمى من السكان على زراعة الكفاف للحصول على الغذاء وإنتاج المحاصيل النقدية توظف غالبية القوى العاملة وتسهم بنحو ٤٢٪ منالناتج المحلي الإجمالي.(GDP) توغو واحدة من أقل البلدان نموا، ولا تزال الحالة الاقتصادية غير مستقرة. وتوغو تعمل كمركز تجاري وتجاري إقليمي. وقد توقفت الجهود التي بذلتها الحكومة منذ عقد من الزمان، بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من أجل إجراء إصلاحات اقتصادية، لتشجيع الاستثمار وخلق التوازن بين الدخل والاستهلاك. وأدت الاضطرابات السياسية، بما في ذلك إضرابات القطاعين الخاص والعام خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، إلى تعريض برنامج الإصلاح للخطر، وقلصت القاعدة الضريبية،

		وأدت إلى تعطيل النشاط الاقتصادي الحيوي. وتستورد توغو الآلات والمعدات والمنتجات النفطية والمواد الغذائية. وشركات الاستيراد الرئيسية هي فرنسا١.٢١) ٪ (وهولندا١.١٢) ٪ (وكوت ديفوار٩.٥) ٪ (وألمانيا٦.٤) ٪(وإيطاليا٤.٤) ٪ (وجنوب أفريقيا٣.٤ ٪ والصين١.٤) ٪ . والصادرات الرئيسية هي الكاكاو، والبن، وإعادة تصدير السلع، والفوسفات والقطن .وشركات التصدير الرئيسية هي بوركينا فاسو (١٦.٦٪) ، والصين١٥.٤ (٪) ، وهولندا١٣ (٪) وبنين٩.٦ (٪) ومالي٧.٤ (٪.
٤٢	**غينيا بيساو**	
٤٣	**ليسوتو**	
٤٤	**غينيا الاستوائية**	
٤٥	**بوروندي**	
٤٦	**رواندا**	
٤٧	**جيبوتي**	
٤٨	**سوازيلاند**	
٤٩	**غامبيا**	
٥٠	**الرأس الأخضر**	
٥١	**جزر القمر**	
٥٢	**موريشيوس**	
٥٣	**ساو تومي وبرينسيب**	

٥٤	سيشل	